

## قرر :

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشئون البلدية والقروية بالإقليم المصري تسمى (مؤسسة مدينة نصر بالعاصمة) ويكون مقرها مدينة القاهرة ، ويكون لها الشخصية اعتبارية وتحت إدارتها من جميع الوجوه أموالاً عامة .

مادة ٢ - تولى المؤسسة الإشراف على تعمير منطقة مدينة نصر وفقاً للرسم المراقب لهذا القرار ويجوز تعديله بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يكون ل المؤسسة ميزانية مستقلة وت تكون مواردها من :

- (١) ثمن الأراضي المبيعة الدالة في نطاق (مدينة نصر بالعاصمة)
- (٢) المبالغ التي تساهم بها الحكومة لتحقيق أغراض المؤسسة .
- (٣) الإعاثات والهبات التي يقرر مجلس إدارة المؤسسة قبولها .
- (٤) القروض التي تقدّمها المؤسسة بضمان الحكومة .

وتحصل المؤسسة لضروراتها وعلى الأخص لإتساع المراقبة العامة اللازمة لمدينة نصر وأداها التمويـل عن إخلاء مناطقها من نكبات الجيش واستهلاك القروض التي تعتدـها .

وتبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول يوليه وتنتهي في آخر يونيو من كل سنة .

مادة ٤ - يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة ومدير .

ويؤلف مجلس الإدارة من :

وزير الشئون البلدية والقروية بالإقليم المصري ..... رئيـسا	.....
رئيس هيئة إمدادات وتموين الجيش .....	
مدير عام بلدية القاهرة .....	
ممثل بوزارة الشئون البلدية والقروية بالإقليم المصري بختاره وزيرها .....	
ممثل لوزارة الصحة الحكومية بالأقاليم المصري بختاره وزيرها .....	
ممثل لوزارة الخزانة بالإقليم المصري بختاره وزيرها .....	
مستشار إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الشئون البلدية والقروية .....	
عضوـين أحدهما من المهندسين العسكريـين يـصدرـانـهما قرارـاـنـ من رئيسـ جـمهـوريـةـ بنـاءـ علىـ تـرـشـيـعـ وـفـيـرـ الشـئـونـ الـبـلـدـيـةـ وـالـقـرـوـيـةـ وـيـكـونـ تـعـيـيـنـهـماـ لـمـدـةـ سـتـينـ قـبـلـهـ للـتـجـديـدـ .....	

وعند غياب الرئيس تكون الرئاسة لرئيس هيئة إمدادات وتموين الجيش .

ويـصـدرـانـ بـعـيـنـ مدـيرـ دـامـ المؤـسـسـةـ وـتـجـديـدـ مرـتبـهـ وـمـدـةـ عـمـلـهـ قـرـارـ منـ رئيسـ جـمهـوريـةـ بنـاءـ علىـ تـرـشـيـعـ وـفـيـرـ الشـئـونـ الـبـلـدـيـةـ وـالـقـرـوـيـةـ بـالـإـقـلـيمـ المـصـرـيـ

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٢ لسنة ١٩٥٩

بشأن إحالة كل من السيدين أحمد محمد الحكم وجرجس بطرس بكلية الطب بجامعة عين شمس إلى المعاش

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المأمارات في الجمهورية العربية المتحدة ؟

## قرر :

مادة ١ - يحال السيد / أحمد محمد الحكم ، والسيد / جرجس بطرس الأساتذتين المساعدين بكلية الطب بجامعة عين شمس إلى المعاش مع ضم مدين إلى مدة خدمـةـ كـلـ مـنـهـماـ .

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بـاسـتـادـةـ جـمهـوريـةـ في ٢ ذـيـ القـنـدـةـ سـنةـ ١٣٧٨ـ (١٠ـ ماـيـوـسـ ١٩٥٩ـ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩

بالاشاء مؤسسة عامة بمدينة نصر بالعاصمة بمدينة القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؟

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؟

وعلى ما أرقة مجلس الدولة ؟

ويبلغ مجلس الإدارة وزير الشئون البلدية والقروية بالإقليم المصري القرار المذكور أولاً بأول.

مادة ٩ - يستخدم صاف الإيرادات النهاية للمشروع في رد الماء التي ساهمت بها الحكومة في المشروع ويؤول ما يفاض من هذه الإيرادات إلى الحكومة وبخاص بلدى مدينة القاهرة مناصفة.

مادة ١٠ - يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة مراقب مالي يصدر بتعيينه وتحديد مكاناته قرار من مجلس الإدارة وذلك دون إخلال برقابة ديوان المحاسبة على الشئون المالية للمؤسسة.

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره.

صدر برأس الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن إعفاء أئمة شخصية وأدوات وأثاثات متولية من الرسوم  
والعوايد الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام الأمر العالى المؤرخ في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ باللائحة الجمركية،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

قرر:

مادة ١ - تغفى من رسوم الوارد والرسم القيمي والقيمي الإضافى ورسم الاستهلاك ورسم الإحصاء وعوايد الرصف والرسوم البلدية الأئمة الشخصية والأدوات والأثاثات المتولية الخاصة بالمواطن محمود برకات.

مادة ٢ - حل وزير المزاجة بالإقليم المصرى تنفيذ هذا القرار.

صدر برأس الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٥ - مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله بوجه خاص:

(١) وضع السياسة العامة للأوسمة وبرامج المشروعات الخاصة بالأعمال الجديدة.

(٢) متابعة سير تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة.

(٣) تقدير التمويلات المستحقة عن إخلاء منطقة التعمير من نكات الجيش.

(٤) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للأوسمة وتعديلها.

(٥) تكوين المال الاحتياطي.

(٦) الموافقة على الحساب الختامي.

(٧) الموافقة على عقد القروض.

(٨) تحديد سعر وشروط بيع الأراضي.

(٩) البيت في المزايلات والمناقصات التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه.

(١٠) تعيين وترقية الموظفين وتقدير النظام الذي تحدده الأئمة الداخلية.

(١١) وضع الأئمة الداخلية للأوسمة وبيان فيها بوجه خاص اختصاصات مدير المؤسسة والنظم الخاصة بالموظفين والعامل والشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة دون التقيد بالقواعد الحكومية.

مادة ٦ - يجتمع مجلس الإدارة بدعاوة من رئيسهمرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما رأى الرئيس ضرورة لذلك ولا يكون اجتماع المجلس صحيفاً إلا بحضوره خمسة من أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فإذا تساوت رأي الرئيس في جانبه الرئيس وتذوون المنشآت التي تدور في الجلسات والقرارات التي تصدر في حضر يومه الرئيس.

مادة ٧ - لا تكون قرارات مجلس الإدارة في المسائل المالية في البندين ٧ و ١١ من المادة (٥) نافذة إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ولا تكون قراراته في المسائل المالية في البنود ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من المادة المذكورة نافذة إلا بعد التصديق عليها من وزير الشئون البلدية والقروية وموافقة المجلس التنفيذي للإقليم المصرى.

مادة ٨ - يشرف على المؤسسة مديرها العام وهو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير وتكون له الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه.

ويقدم المدير العام إلى مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر تقريراً دورياً عن سير العمل بالأوسمة وعن حالها المالية ويقوم بإعداد مشروع الميزانية ويرفعه إلى مجلس الإدارة قبل انتهاء السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل كي يقدم خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية الحساب الختامي مشفوعاً بتقرير المراقب المالي للأوسمة.